



2026/7/25

الفخ الذي يلتهم كل دولار نفطي دليل المستخدم لإصلاح الاقتصاد العراقي

وحدة الدراسات الاقتصادية

● ورقة بحثية



الفخ الذي يلتهم كل دولار نفطي: دليل المستخدم لإصلاح الاقتصاد العراقي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

وحدة الدراسات الاقتصادية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزُ مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسية -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جُلِّتْ لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الملخص التنفيذي

في منطقة صناعية مغبرة في أطراف بغداد، كان صاحبُ معملٍ يُصنّع موادَّ تنظيفٍ يحدّق بآلاتٍ صامتة. أغلق الإنتاج قبل سنةٍ ونصف. ليس لأن الطلب اختفى؛ فالعراقيون لا يزالون يشترون كمياتٍ هائلةً من مواد التنظيف، بل لأن كلّ متغيرٍ في معادلة الكلفة تآمر ضده: كهرباء بثلاثة أضعاف سعرها في تركيا، وقروض مصرفية مستحيلة، ومدخلات تنتظر أسابيع في الكمارك، ومنافس تركي يستفيد من طاقةٍ أرخص، وائتمانٍ متاح، وسعرٍ صرفٍ يجعل المستورد أرخص تلقائياً. ففعل ما فعله آلاف المصنّعين العراقيين: تحوّل إلى مستورد.

هذه ليست حكايةً فردية، بل هذا هو الاقتصاد العراقي مصغراً. وهي تكشف فخاً بنيوياً لا يمكن لأي حجمٍ من الإيرادات النفطية أن يصلحه، لأن الفخ هو الآلية نفسها التي تحوّل إيرادات النفط إلى الاستيراد، والتسريب، وفقدان القدرة الإنتاجية. العراق لا يعاني من نقص المال، بل يعاني من نظامٍ يحوّل كل دينارٍ جديد إلى بضاعةٍ مستوردة. هذا هو الفخ البنيوي العراقي، وكسره يحتاج إلى إعادة تصميم النظام بأكمله.

المقدمة

رأي العراقيين في أداء نظامهم الاقتصادي تدهور بشكل حاد، فالمواطن يرى بلداً يصدر النفط بمليارات الدولارات شهرياً، لكنه لا يستطيع توفير الكهرباء على مدار (24) ساعة، أو تشغيل خط إنتاج واحد ينافس المستورد. وخريجو الجامعات لا يجدون عملاً إلا في التعيينات الحكومية التي أصبحت عبئاً على الموازنة العامة الاتحادية. أما القطاع الخاص، إن وُجد، فيعمل في التجارة والاستيراد، لا في التصنيع. كثيرون يقولون إن المشكلة تكمن في الفساد، أو غياب التنويع، أو ضعف القطاع الخاص. وكلها أسباب صحيحة، لكنها تبقى على سطح المشكلة. فلماذا فشلت كل محاولات التنويع بعد عشرين سنة؟ ولماذا لا تُقرض المصارف العراقية القطاع الصناعي؟ ولماذا يفضل التاجر الاستيراد من تركيا على الشراء من معمل عراقي، حتى لو كان المنتج موجوداً؟

تكمن الإجابة في هيكل النظام. فالعراق بلد تدخل إيراداته بالدولار عبر شركة تسويق النفط (سومو)، ثم تتحول في البنك المركزي العراقي إلى دنانير، حتى مطلع عام 2025 كان ذلك يتم عبر نافذة مزاد العملة، ومنذ ذلك الحين أصبح يتم عبر نظام المراسلة المصرفية الدولية، بضغط أمريكي لمكافحة غسيل الأموال وتهريب الدولار. ثم تُصرف هذه الإيرادات على شكل رواتب ونفقات تشغيلية عبر وزارة المالية الاتحادية، ليذهب معظمها إلى السوق المحلية التي تشتري بضائع مستوردة. وبعد ذلك يعود الدولار إلى الخارج عبر الحوالات،

والمنافذ الحدودية، وشبكات الصيرفة، وتهريب العملة، والمضاربة بالفارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي.

وفي ربيع عام 2026 جاءت الصدمة الإقليمية لتؤكد هذا التشخيص بأوضح صورة ممكنة. فمع تعطل المرور عبر مضيق هرمز خلال الحرب، هبط إنتاج العراق النفطي وصادراته الجنوبية بصورة حادة، وامتلأت الخزانات، وتراجعت الإيرادات خلال أسابيع قليلة، قبل أن يبدأ الاستئناف التدريجي لاحقاً مع تحسن الظروف التشغيلية. هذه الصدمة لم تخلق الخلل العراقي، لكنها كشفت مدى عمقه. فالاقتصاد الذي كان عاجزاً، في الظروف الاعتيادية، عن الاحتفاظ بآثر الدولار النفطي داخل دورته المحلية، وجد نفسه فجأة أمام خطر أشد، هو تعطل دخول الدولار نفسه. وهنا يظهر أن المشكلة لا تقتصر على سوء استخدام الإيراد بعد دخوله، بل تمتد أيضاً إلى هشاشة القناة التي يدخل عبرها أصلاً.

وبهذا المعنى، لا ينبغي فهم أزمة عام 2026 بوصفها حادثة طارئة منفصلة عن موضوع هذه الورقة، بل بوصفها اختباراً حياً للفخ البنيوي الذي تصفه. فحين يكون معظم النشاط الاقتصادي قائماً على إنفاق ريعي سريع التسرب، وحين يكون الإنتاج المحلي ضعيفاً، والمضاعف الاقتصادي منخفضاً، والاستيراد مرتفعاً، فإن أي انقطاع مفاجئ في التدفق النفطي لا يتحول إلى أزمة قطاعية في النفط فقط، بل إلى أزمة مالية وتجارية ونقدية تمتد إلى الموازنة، والرواتب، والاستيراد، والاستقرار الاجتماعي. فالحرب لم تغيّر طبيعة الاقتصاد العراقي، بل وضعته تحت ضغط كافٍ لكشفها بالكامل.⁽¹⁾

1. إيرادات العراق النفطية بلغت نحو 115 مليار دولار في 2022، و83 مليار في 2025.

هذه الورقة تقول إن المشكلة ليست التنويع، فالتنويع نتيجة وليس عملية. وإنما تكمن المشكلة في إعادة التوازن: كيف نجعل الدينار يدور داخل الاقتصاد مدةً أطول؟ وكيف نجعل القروض تذهب إلى المعامل، لا إلى تجار المستوردات؟ وكيف نجعل المنافذ الحدودية أداةً لخفض الكلفة، لا محطةً للرشاوى؟

ويمكن التعبير عن هذه الفكرة، بصورة مبسطة، من خلال مؤشر يبين مقدار ما يُعاد تدويره من الإنفاق الكلي داخل الاقتصاد المحلي قبل أن يتسرب إلى الخارج أو يتجمد في قنوات ضعيفة الأثر الإنتاجي: دوران الدينار المحلي = الإنفاق الذي يُعاد تدويره محلياً ÷ الإنفاق الكلي

فإذا أنفقت الدولة والقطاع الخاص معاً (100) تريليون دينار خلال سنة، لكن ما أُعيد تدويره داخل الاقتصاد المحلي، عبر الأجور، والإنتاج، والخدمات، والمدخلات المحلية، لم يتجاوز (35) تريليون دينار، فإن:

$$\text{دوران الدينار المحلي} = 100 \div 35 = 0.35$$

أي إن (35%) فقط من الإنفاق الكلي يبقى يدور داخل الاقتصاد المحلي، بينما يتسرب (65%) بسرعة إلى الخارج أو إلى قنوات ضعيفة الأثر الإنتاجي. وفي مثل هذا الاقتصاد، لا تكمن المشكلة في قلة السيولة، بل في قصر مدة بقائها داخل الاقتصاد المحلي. لذلك، فإن أي إصلاح حقيقي يجب أن يهدف إلى رفع هذه النسبة، لأن التنمية

وانخفضت أكثر في 2026. تقارير صندوق النقد الدولي المادة الرابعة 2023-2025؛ تقارير سؤمو الفصلية.

تبدأ عندما يبقى الدينار داخل الاقتصاد مدةً أطول، ويتداول بين أيدي أكثر، ويمر عبر قطاعاتٍ أكثر، قبل أن يغادر.

ونحن هنا لا ندعو إلى سياسة بعينها، بل نحاول تشخيص الخلل البنيوي، ووصف أدوات السياسة المتاحة، وتحليل مزاياها وعيوبها. ويعكس هذا التحليل آراءً شخصيةً فقط.

الأسس النظرية

فخ الريع الناقل (Rentier Transmission Trap)

يُنسب الخلل في الاقتصاد العراقي عادةً إلى الفساد، أو الاعتماد على النفط، أو ضعف الحوكمة. وهذه التفسيرات ليست خاطئة، لكنها غير مكتملة؛ فهي تصف الأعراض دون أن تشرح الآلية. فالعراق يعمل بوصفه اقتصاد نقل ريعي؛ وهو نظام تدخل فيه إيرادات النفط بالدولار، ثم تتحول إلى إنفاق بالدينار، فيولّد هذا الإنفاق طلباً يفضّل الاستيراد على الإنتاج المحلي، ثم يتسرب إلى الخارج أو يتجمد في أصول غير منتجة، كالعقار والمضاربة.

وهذا ليس مجرد تجلٍّ لـ«لعنة الموارد» أو «المرض الهولندي» بالمفهوم التقليدي، بل هو نموذج متميز يمكن تسميته فخ الريع الناقل (Rentier Transmission Trap)، وتقوم آليته على التسلسل الآتي:

النفط يمول الدولة، ثم الدولة تمول الطلب، ثم الطلب يفضّل الاستيراد، ثم يتسرب الدولار، ثم يتعمق الضعف الإنتاجي، ثم يشتد

الاعتماد على النفط.

وتتراوح نسبة الاستيراد مضافاً إليها تسريب الدولار إلى إجمالي إيرادات النفط بين (65%-85%)، أي إن من كل دولار نفطي يعود ما بين (65-85) سنتاً إلى خارج العراق، وذلك وفق المعادلة الآتية:

$$\Omega = (\text{الاستيراد} + \text{تسريب الدولار}) \div \text{إجمالي إيرادات النفط}$$

فإذا بلغت إيرادات النفط السنوية (80) مليار دولار، وكانت قيمة الاستيراد (52) مليار دولار، فيما قُدِّر تسريب الدولار عبر التهريب، والفواتير المبالغ بها، والتحويلات غير الحقيقية، بنحو (12) مليار دولار، فإن:

$$\Omega = (52 + 12) \div 80 = 64 \div 80 = 0.80$$

أي أن 80% من كل دولار نفطي يتسرب إلى الخارج أو يُستهلك في الاستيراد، ولا يبقى فعلياً داخل الاقتصاد المحلي إلا 20% فقط. بهذا المعنى لا تكون المشكلة في ضعف الإيرادات، بل في أن معظمها لا يمكث داخل العراق مدة كافية لبنني إنتاجاً أو يخلق مضاعفاً اقتصادياً حقيقياً⁽²⁾.

2. نسبة تشوه الدولار-المورد (Ω) مقدّرة من بيانات البنك المركزي وأرقام الاستيراد الكمركية وميزان المدفوعات. تقارير البنك المركزي السنوية 2020-2025؛ البنك الدولي، مرصد الاقتصاد العراقي.

وتكشف أزمة الحرب بين الولايات المتحدة وإيران عام 2026 بعداً إضافياً في هذا الفخ. ففي الظروف الاعتيادية، يصف المؤشر Ω مقدار ما يخرج من أثر الدولار النفطي بعد دخوله الاقتصاد، عبر الاستيراد، والتسريب، وضعف الروابط المحلية. أما في ظروف الحرب وتعطل التصدير، فإن الفخ يظهر في صورته الأشد؛ إذ لا يقتصر الأمر على تسرب الدولار سريعاً بعد دخوله، بل يصبح دخوله نفسه معرضاً للانقطاع أو الاختناق. وعندما يكون الاقتصاد قد اعتاد أصلاً على قيمة مرتفعة للمؤشر Ω ، وعلى مضاعف مالي ضعيف، وعلى قدرة تنافسية محلية متآكلة، فإنه لا يملك قاعدة إنتاجية أو مالية كافية لامتناع صدمة كهذه. لذلك، فإن الأزمة الحالية لا تناقض مفهوم **فخ الريع الناقل**، بل تعمقه وتوسّعه، من فخ سوء التحويل الداخلي إلى فخ الانكشاف الخارجي أيضاً.

وإذا كانت الدولة الريعية، في الظروف الاعتيادية، تخسر جزءاً كبيراً من قوة الإيراد النفطي بعد دخوله، فإن الدولة الريعية عالية الانكشاف قد تخسر، في لحظة جيوسياسية واحدة، القدرة على تدفق الإيراد نفسه. وهنا تنتقل المشكلة من كونها مسألة كفاءة اقتصادية فحسب إلى كونها أيضاً مسألة أمن اقتصادي سيادي. وهذا التحول هو ما يجعل النقاش حول البنية الاقتصادية العراقية اليوم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

سعر صرف الدينار: لا تثبيت كامل ولا تعويم

كثيراً ما نسمع أن سعر الدينار مرتفع مقارنة بعملات الدول المجاورة، مما يشجع الاستيراد. وهذه الفكرة صحيحة في جوهرها، لكنها تحتاج إلى صياغة أكثر دقة. فما يهم ليس القيمة الاسمية للعملة، بل سعر الصرف الحقيقي، الذي يأخذ في الحسبان مستويات الأسعار والإنتاجية، وذلك وفق المعادلة الآتية:

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \text{سعر الصرف الاسمي} \times (\text{الأسعار الخارجية} \div \text{الأسعار المحلية})$$

فإذا كان سعر الصرف الاسمي (1320) ديناراً للدولار، وكان مؤشر الأسعار الخارجية يساوي (100)، بينما ارتفع مؤشر الأسعار المحلية الفعلية للإنتاج داخل العراق إلى (150) بسبب ارتفاع كلف الكهرباء، والتمويل، والنقل، والتأخير، فإن:

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = 1320 \times (150 \div 100) = 880$$

والمعنى الاقتصادي هنا أن المنتج المحلي يتحمل كلفاً داخلية مرتفعة تجعله أقل قدرة على المنافسة، حتى من دون أي تغيير رسمي في سعر الصرف. ولذلك، فإن إصلاح الكهرباء، والتمويل، والكمارك، ليس مجرد ملف خدمي، بل يمثل عملياً تعديلاً غير مباشر في سعر الصرف الحقيقي لصالح المنتج العراقي.

ويضخ النفط كميات ضخمة من الدولار، فيما يدير البنك المركزي سعر الصرف على نحو يحمي القدرة الشرائية، وهو هدف مشروع. لكن النتيجة الجانبية لذلك هي أن البضائع المستوردة تصبح أرخص

نسبياً، بينما يواجه صاحب المعمل المحلي كلفاً غير متكافئة. ومن ثم، فإن المقارنة الاسمية مع إيران أو تركيا لا تعني شيئاً من دون النظر إلى تكاليف الإنتاج الفعلية. فالمشكلة الحقيقية تكمن في أن سعر الصرف الحقيقي الفعّال لا يستجيب لصدمات الإنتاجية.

وليست مفاضلة نظام سعر الصرف ثنائيةً بين التثبيت والتعويم. فالتثبيت الكامل يشترى استقراراً ظاهرياً، لكنه يدفع ثمنه في صورة تآكل الإنتاج المحلي وتغذية التهريب. أما التعويم الكامل، فهو غير ممكن في اقتصاد تعتمد نحو (95%) من إيراداته على النفط؛ إذ إن أي هبوط في أسعار النفط قد يؤدي إلى انهيار قيمة الدينار وحدوث أزمة اجتماعية. أما التعويم المُدار، فيفترض وجود أدوات نقدية وأسواق مالية عميقة لا يمتلكها العراق بعد.

الحل الأنسب للمرحلة الحالية هو تعديل سعر الصرف الحقيقي من الداخل، من دون تغيير سعر الصرف الاسمي. ولكن كيف؟ يكون ذلك عبر تخفيض تكاليف الإنتاج المحلي، من خلال توفير كهرباء صناعية موثوقة، وقروض بشروط معقولة، وإجراءات كمركية سريعة، وتأمين متاح. فكل تحسن في هذه العوامل يعادل، من الناحية الاقتصادية، تخفيضاً في سعر الصرف الحقيقي لصالح المنتج المحلي، من دون أن يدفع المواطن ثمنه من قدرته الشرائية.

وفي مرحلة لاحقة، بعد تنويع الصادرات وتعميق الأسواق المالية، يصبح الانتقال التدريجي إلى قدر أكبر من مرونة سعر الصرف ممكناً وأقل كلفة. أما تحريك سعر الصرف قبل إصلاح بنية الإنتاج، فهو كمن يغيّر عداد السرعة بدلاً من إصلاح المحرك.

ولا يرتفع الاستيراد بسبب الطلب وحده، بل نتيجة تشوه بنيوي متعدد الأبعاد، يمكن التعبير عنه على النحو الآتي:

الاستيراد = الطلب + تشوه سعر الصرف + انحياز القروض + ضعف الكمارك + انقطاع الكهرباء

قد يوجد في السوق العراقي طلب طبيعي على سلعة معينة بقيمة 100 مليون دينار شهرياً. لكن إذا أضيف إلى هذا الطلب (10) ملايين دينار ناتجة عن تشوه سعر الصرف الحقيقي، و(15) مليوناً بسبب انحياز المصارف نحو تمويل التاجر لا المنتج، و(8) ملايين بسبب بطء الكمارك على المواد الأولية، و(12) مليوناً بسبب كلفة الكهرباء والانقطاع على المعمل المحلي، فإن الكفة تميل لصالح المستورد، وتصبح السوق الفعلية للاستيراد:

$$\text{الاستيراد} = 100 + 10 + 15 + 8 + 12 = 145$$

أي أن حجم الاستيراد لا يعكس الطلب الاستهلاكي وحده، بل أيضاً مقدار فشل النظام المحلي في تهيئة شروط المنافسة للإنتاج.

لماذا المصارف العراقية لا تُقرض المعامل

تعمل المصارف العراقية، الحكومية منها والأهلية، بوصفها أدوات للحالات وحفظ الأموال أكثر من كونها أدوات للتمويل الإنتاجي. ولذلك، فالسؤال ليس: لماذا لا تُقرض؟ بل: لماذا تفضّل تمويل الاستيراد؟ فشحة مستوردة من تركيا تستغرق نحو (90) يوماً،

وتكون البضاعة نفسها ضماناً، في حين يحتاج خط الإنتاج إلى سنتين، في بلد لا يتمتع بكهرباء مستقرة، ولا تُنفَّذ فيه العقود بكفاءة، ولا يتوافر فيه تأمين يغطي الخسائر.

ويمكن تصنيف القروض على النحو الآتي:

القروض = قروض استهلاكية + قروض تجارية + قروض إنتاجية

ولقياس مدى تفضيل النظام المصرفي تمويل التجارة والاستيراد على حساب الإنتاج، يمكن استخدام مؤشر انحياز الائتمان، وفق المعادلة الآتية:

انحياز الائتمان = (قروض التجارة + تمويل الاستيراد) ÷ القروض الإنتاجية

فإذا منحت المصارف، خلال سنة واحدة، (8) تريليونات دينار لقروض التجارة وتمويل الاستيراد، ومنحت (1) تريليون دينار فقط للقروض الإنتاجية الصناعية والزراعية، فإن:

انحياز الائتمان = 8 ÷ 1 = 8

أي إن الجهاز المصرفي يميل إلى تمويل التجارة والاستيراد بمقدار ثمانية أضعاف ميله إلى تمويل الإنتاج. وفي مثل هذا النظام، لا يكون غريباً أن تتوسع المخازن وتضعف المعامل، لأن التمويل نفسه يصنع هذا الانحياز قبل أن يصل المنتج إلى السوق. وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر، تحول الجهاز المصرفي من أداة لتعظيم الأثر الاقتصادي إلى

قناة لتسريب الموارد. وينعكس ذلك بصورة مباشرة على المضاعف الاقتصادي المعدّل، الذي يمكن التعبير عنه بالمعادلة الآتية:

$$\text{المضاعف المعدّل} = 1 \div (1 - \text{الاستهلاك} \times (1 - \text{الضرائب}) + \text{الاستيراد} \times (1 - \text{احتكاك الائتمان}))$$

فإذا أنفقت الحكومة (1) تريليون دينار، وكان جزء معتبر من هذا الإنفاق يتجه إلى الاستهلاك المستورد، في الوقت الذي يظل فيه التمويل المحلي ضعيفاً، فإن الأثر النهائي قد لا يتجاوز (1.1) تريليون دينار من النشاط الاقتصادي الكلي. أي إن التريلليون الإضافي لا يولّد سوى (100) مليار دينار فوق قيمته الأصلية.

أما في اقتصاد أكثر ترابطاً، حيث يتجه التمويل إلى المعامل، وتكون الروابط الإنتاجية المحلية أقوى، فقد يولد التريلليون نفسه ما بين (2) و (2.5) تريليون دينار من النشاط الاقتصادي. وبهذا المعنى، لا تكمن المشكلة في حجم الإنفاق الحكومي في العراق فحسب، بل في أن سلسلة انتقاله داخل الاقتصاد قصيرة ومثقوبة.

وتشير التقديرات إلى أن نحو (70%) من المنشآت الإنتاجية محرومة من القروض التشغيلية، وهو ما يخفض قيمة المضاعف الاقتصادي إلى نحو (1.1)؛ أي إن كل تريليون دينار تنفقه الحكومة لا يولّد سوى (100) مليار دينار إضافية من النشاط الاقتصادي. أما في الاقتصادات الأكثر ترابطاً وكفاءة، فيتراوح المضاعف الاقتصادي عادةً بين (2) و (3).⁽³⁾

3. بيانات الائتمان من إحصاءات البنك المركزي وتقييم صندوق النقد الدولي (2023). تقديرات المضاعف: Ilizetki, Mendoza & Végh, 'How Big (Small?) Are

التأمين: الحلقة المفقودة

إن الكمارك، والطاقة، والحوكمة، لا تؤثر فقط في كلفة التجارة، بل تؤثر أيضاً في علاوة المخاطر التي تحدد كل قرار استثماري. فصاحب المعمل لا يسأل فقط عن سعر المواد الأولية، بل يتساءل أيضاً: هل ستتأخر البضاعة أسابيع في ميناء أم قصر؟ وهل الإجراءات قابلة للتوقع؟ وهل يمكن التأمين على الشحنة بكلفة معقولة، أم أن شركات التأمين الدولية ترفض تغطية المخاطر في العراق أصلاً؟

ويمكن التعبير عن كلفة التجارة بالمعادلة الآتية:

$$\text{كلفة التجارة} = \text{سعر البضاعة} + \text{التعرفة} + \text{التأخير} + \text{التأمين} + \text{كلفة الالتزام} + \text{الكلفة غير الرسمية}$$

فإذا كانت قيمة شحنة من المواد الأولية (100) ألف دولار، وكانت الكلف الإضافية على النحو الآتي: التعرفة والرسوم (5) آلاف دولار، والتأخير في المنفذ (7) آلاف دولار، والتأمين (4) آلاف دولار، والفحوصات وكلفة الالتزام (3) آلاف دولار، والكلفة غير الرسمية (6) آلاف دولار، فإن الكلفة النهائية تصبح:

$$\text{كلفة التجارة} = 100 + 5 + 7 + 4 + 3 + 6 = 125$$

أي إن الشحنة التي كان ينبغي أن تدخل بكلفة (100) ألف دولار، أصبحت تدخل فعلياً بكلفة (125) ألف دولار. وهكذا تبدأ الصناعة المحلية وهي مثقلة بكلف إضافية قبل أن تبدأ الإنتاج أصلاً.

ويمكن التعبير عن علاوة المخاطر بالصيغة الآتية:

علاوة المخاطر = المخاطر الأساسية + دالة (التسريب، وتنفيذ العقود، وتقلب سعر الصرف)

فإذا كانت المخاطر الأساسية في مشروع صناعي اعتيادي تساوي (8%)، ثم أضيف إليها (5%) بسبب ضعف تنفيذ العقود، و (4%) بسبب تقلبات التسوية والتحويل، و (6%) بسبب بيئة حدودية وتأمينية غير مستقرة، فإن المستثمر قد يطلب عائداً لا يقل عن:

$$\text{علاوة المخاطر} = 6 + 4 + 5 + 8 = 23\%$$

أي إن المشروع الصناعي لا يصبح جذاباً إلا إذا حقق ربحية تتجاوز (23%) تقريباً، وهو مستوى مرتفع جداً يقضي على عدد كبير من المشاريع قبل ولادتها. وهنا يتضح أن إصلاح الكمارك، والقضاء، والتمويل، ليس مجرد إصلاح إداري، بل يمثل خفصاً مباشراً لعلاوة المخاطر على الاستثمار.

ومن دون خفض هذه العلاوة، سيطالب أي مستثمر بعائد يتراوح بين (25%-30%) لتعويض المخاطر، وهو ما يضعف الجدوى الاقتصادية لمعظم المشاريع الصناعية. لذلك، فإن تحسين أداء الكمارك لا يهدف إلى زيادة الإيرادات العامة فحسب، بل يساهم

أيضاً بصورة مباشرة في خفض كلف التأمين والتمويل، ومن ثم رفع ربحية الإنتاج المحلي. وعليه، فإن الكمارك ليست مجرد أداة للجباية الحدودية، بل هي أيضاً أداة لتخفيض المخاطر السيادية وتحسين البيئة الاستثمارية.

لماذا يُغلق صاحب المعمل مصنعه ويتحول إلى مستورد؟

تعمل المعامل العراقية وفق معادلة ربحية مشوّهة:

$$\text{ربح المعمل} = \text{الإيراد} - (\text{الكهرباء} + \text{التمويل} + \text{النقل} + \text{كلف الامتثال} + \text{التأخير} + \text{المخاطر})$$

لنفترض أن معملاً عراقياً يبيع إنتاجه الشهري بقيمة 150 مليون دينار. إلا أن كلفه الفعلية تتمثل في: 30 مليون دينار للكهرباء والمولدات، و18 مليون دينار للتمويل والفوائد، و12 مليون دينار للنقل، و10 ملايين دينار لكلف الامتثال والفحوصات، و8 ملايين دينار ناتجة عن التأخير، و15 مليون دينار تمثل المخاطر والخسائر غير المتوقعة، إضافة إلى 45 مليون دينار للمواد الأولية والأجور. وبذلك يبلغ إجمالي الكلفة:

$$\text{ربح المعمل} = 150 - (45 + 15 + 8 + 10 + 12 + 18 + 30) = 12$$

مليون دينار

أي إن المعمل لا يحقق سوى 12 مليون دينار ربحاً شهرياً. وفي المقابل، إذا استورد التاجر السلعة نفسها جاهزة، فقد يبيعها بالقيمة نفسها، بينما لا تتجاوز كلفته الإجمالية 125 مليون دينار، ليحقق ربحاً يبلغ 25 مليون دينار.

لذلك، لا يُغلق صاحب المعمل مصنعه لأنه يكره الصناعة أو يفتقر إلى الرغبة في الإنتاج، بل لأن الحسابات الاقتصادية نفسها تدفعه إلى تركها. فعندما يصبح العائد على الاستيراد أعلى من العائد على التصنيع، مع كلف أقل ومخاطر تشغيلية وإدارية أدنى، يتحول الاستثمار في الإنتاج المحلي إلى خيار غير مجدٍ اقتصادياً، ويغدو الاستيراد البديل الأكثر ربحية والأقل مخاطرة.

ميزة المستورد	كلفة المنتج العراقي
تعتمد المصانع في الدول المصدرة على الكهرباء المجهزة عبر الشبكة العامة بكلفة منخفضة تتراوح بين 0.05 و0.08 دولار/كيلوواط ساعة.	تبلغ الكلفة ما بين ثلاثة إلى خمسة أضعاف مثيلاتها في تركيا أو مصر، بسبب الاعتماد على المولدات الأهلية.
تتوافر تسهيلات ائتمانية تجارية تمتد إلى 90 يوماً، وتُعد البضاعة نفسها ضماناً، مع كلفة تمويل فعلية تتراوح بين 5% - 8%.	أسعار الفائدة تتراوح بين 15% - 20% عند توافر القروض، وغالباً ما يكون التمويل الصناعي محدوداً أو غير متاح.
غالباً ما تُنجز معاملات البضائع الجاهزة بسرعة أكبر من معاملات المواد الأولية.	إجراءات معقدة وتأخير قد يمتد لأسابيع، مع متطلبات غير متوقعة.
شحنات الاستيراد قابلة للتأمين دولياً	خدمات التأمين الصناعي محدودة أو مرتفعة الكلفة.
التحكيم الدولي	ضعيف والنزاعات تستغرق سنوات
يسهم تدفق الدولار النفطي في إبقاء السلع المستوردة منخفضة السعر نسبياً في السوق المحلية	يعاني المنتج المحلي من أثر سعر صرف حقيقي منحاز لصالح الاستيراد، ما يضعف قدرته التنافسية

طالما أن ربح الإنتاج المحلي أقل من ربح الاستيراد، فلن يُقبل المستثمر على الإنتاج.

ولتلخيص هذه الفجوة بصورة مركزة، يمكن التعبير عنها من خلال مؤشر القدرة التنافسية المحلية، الذي يبين ما إذا كان المنتج العراقي يدخل السوق وهو قادر على المنافسة، أم أنه يبدأ المنافسة وهو في وضع غير موافٍ:

$$\text{مؤشر القدرة التنافسية المحلية} = \text{كلفة السلعة المستوردة} \div \text{كلفة إنتاج السلعة محلياً}$$

فإذا بلغت الكلفة النهائية لسلعة مستوردة مماثلة في السوق العراقية 90 ألف دينار، في حين بلغت الكلفة الفعلية لإنتاج السلعة نفسها محلياً 120 ألف دينار، نتيجة ارتفاع كلف الكهرباء والتمويل والتأخير والامتثال، فإن:

$$\text{مؤشر القدرة التنافسية المحلية} = 120 \div 90 = 0.75$$

أي أن القدرة التنافسية للمنتج المحلي تبلغ 0.75 فقط. والمعنى العملي لذلك أن المنتج العراقي يخسر أمام المستورد بنسبة تقارب 25% قبل أن يبدأ التفاوض مع السوق أو يقنع المستهلك. ولهذا فإن دعم الصناعة لا يبدأ من الخطابات، بل من خفض هذه الفجوة في الكلفة حتى تعود النسبة إلى 1 أو تتجاوزها.

الصيرفة وتهريب العملة: القناة التي تُضعف الإنتاج من الخلف

لا يمكن فهم فشل الإنتاج العراقي بدون فهم دور شبكات الصيرفة وتهريب العملة. هذه الشبكات ليست ظاهرة هامشية بل جزء عضوي من هيكل الاقتصاد، وتأثيرها على الإنتاج المحلي أشد ربما من أي عامل آخر، لأنها تضرب من عدة اتجاهات:

الضربة الأولى: المضاربة على فرق سعر الصرف أكثر ربحية من التصنيع

عندما يوجد فارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية، وقد تجاوز في بعض الفترات 10%، فإن الحوافز الاقتصادية تدفع جزءاً من رؤوس الأموال إلى استغلال هذا الفارق بدلاً من توجيهها نحو الاستثمار الإنتاجي. ف شراء الدولار بالسعر الرسمي وإعادة بيعه في السوق الموازية قد يحقق أرباحاً سريعة، من دون تحمل كلف الإنتاج أو مخاطره، مثل الكهرباء، والعمالة، والتمويل، والصيانة، والالتزامات التنظيمية. وفي المقابل، يحتاج الاستثمار الصناعي إلى سنوات لاسترداد رأس المال وتحقيق عائد قد لا يتجاوز 15% سنوياً. ولذلك، فإن كل دينار يُوجّه إلى المضاربة في سوق العملة هو دينار يُحرم منه القطاع الإنتاجي، بما يقلل الاستثمار في إنشاء المصانع أو تحديث خطوط الإنتاج وتوسيع الطاقة الإنتاجية.

الضربة الثانية: تمويل الاستيراد غير الرسمي

تؤدي بعض شبكات الصيرفة غير المنضبطة دوراً في تمويل حركة

استيراد تتم خارج الأطر الرسمية، إذ تدخل بعض السلع إلى السوق بفواتير منخفضة القيمة أو من دون فواتير نظامية، ويجري تمويلها بالدولار المتداول في السوق الموازية. ونتيجة لذلك، تصل هذه السلع إلى الأسواق بكلفة أقل، لأنها لا تتحمل، كلياً أو جزئياً، الرسوم الكمركية والضرائب والالتزامات التنظيمية التي يتحملها المستورد النظامي. وفي هذه الحالة، لا يواجه المنتج المحلي منافسة المستورد الرسمي فحسب، بل ينافس أيضاً سلعاً مستوردة تتمتع بميزة سعرية ناجمة عن تجنب جزء من الكلف القانونية والتنظيمية، الأمر الذي يفاقم اختلال بيئة المنافسة ويضعف فرص الإنتاج المحلي في السوق.

تهريب العملة = الفرق السعري × نفاذية الحدود × عدد شبكات الصيرفة النشطة

الضربة الثالثة: استنزاف الاحتياطيات الأجنبية

يؤدي تهريب العملة إلى استنزاف احتياطيات البنك المركزي، لأن كل دولار يخرج عبر القنوات غير المشروعة يُسحب من الاحتياطيات من دون أن يقابله استيراد حقيقي مسجل أو نشاط اقتصادي منتج. ويؤدي ذلك إلى إضعاف قدرة البنك المركزي على الدفاع عن استقرار سعر الصرف، ويزيد من حالة عدم اليقين في السوق، وهو ما يحد من قدرة المستثمرين على وضع خطط استثمارية طويلة الأجل.



الضربة الرابعة: تهريب العملة إلى اقتصادات الجوار

لا يُعد العراق اقتصاداً مغلقاً، بل يرتبط بشبكات تجارية ومالية إقليمية، وتُستخدم بعض شبكات الصيرفة غير المنضبطة كقنوات لتحويل الدولار إلى خارج البلاد. ويمر جزء من هذه التدفقات عبر منافذ حدودية مختلفة، مثل الموصل، وطريبيل، والسلامجة، والمنذرية، وإبراهيم الخليل. ونتيجة لذلك، يُعاد توجيه جزء من الإيرادات النفطية العراقية لتمويل أنشطة اقتصادية خارج العراق، بدلاً من توظيفها في دعم الاستثمار والإنتاج المحلي، بما يحد من الأثر التنموي للعوائد النفطية داخل الاقتصاد الوطني.

الضربة الخامسة والأخطر: تشويه الثقافة الاقتصادية

عندما تصبح المضاربة على العملة أسرع ربحاً وأقل مخاطرة من الاستثمار في الصناعة، تتغير الحوافز الاقتصادية التي توجه قرارات الأفراد ورؤوس الأموال. فبدلاً من توجيه الموارد نحو الأنشطة الإنتاجية، تتجه إلى التجارة والمضاربة والأنشطة الريعية. وفي مثل هذه البيئة، قد يرى كثير من الشباب أن العمل في تجارة العملة أو الوساطة المالية يحقق عائداً أعلى وأسرع من إنشاء مشروع صناعي يحتاج إلى استثمارات كبيرة، ووقت طويل، ومخاطر تشغيلية مرتفعة. وبهذا تتشكل ثقافة اقتصادية تميل إلى تحقيق الأرباح السريعة، على حساب الاستثمار المنتج، الأمر الذي يضعف القاعدة الصناعية ويحد من قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل مستدامة وتعزيز النمو طويل الأجل.

إذا كان الفرق بين السعر الرسمي والسوق الموازية يبلغ 10%، وكانت الحدود رخوة، وتعمل شبكات صيرفة عديدة على شراء الدولار وإعادة تصريفه، فإن من يوجّه 10 مليارات دينار إلى هذا النشاط يستطيع تحقيق ربح يقارب مليار دينار خلال فترة قصيرة نسبياً، من دون مصنع، ولا مخزن، ولا دورة إنتاج.

في هذه البيئة، يصبح السؤال الحقيقي ليس: لماذا يهرب البعض إلى المضاربة؟ بل: لماذا يغامر أحد أصلاً بإنشاء معمل طويل الأمد؟ وكلما بقي الفرق سعري قائماً مع وجود حدود منفذة، بقي فرق السعر منافساً مباشراً للإنتاج. وأي إصلاح في الكمارك، أو الكهرباء، أو القروض، سيبقى ناقص الأثر ما لم يُعالج ملف الصيرفة والتهريب بشكل متزامن. إن تضيق الفارق بين السعر الرسمي والسوق الموازية ليس إجراءً نقدياً منفصلاً، بل شرطٌ مسبق لنجاح المحاور الستة جميعها.

كيف نحدّ من الصيرفة غير المنظمة؟

الحل ليس إغلاق محال الصيرفة بالقوة، فهذا الإجراء قد جُرب ولم ينجح، لأنها تعود بأسماء جديدة خلال أسابيع. والحل بنيوي، ويتمثل في تجفيف الأسباب التي تجعل هذا النشاط مربحاً، ثم تحويل ما تبقى منه إلى نشاط منظم.

الخطوة الأولى: تضيق الفارق السعري الذي يغذي المضاربة على فرق سعر الصرف. إذا عمل مكتب تسوية العملات الأجنبية بكفاءة، فإنه سيقبل الطلب غير المشروع على الدولار، لأن من كان يشتري الدولار بفواتير وهمية لن يستطيع ذلك عندما تصبح الفاتورة مرتبطة إلكترونياً بسجل كمركي وضريبي. وانخفاض الطلب غير المشروع يعني انخفاض الفارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي. وكلما ضاق هذا الفارق، تراجعت ربحية المضاربة على فرق سعر الصرف، وتقلص حافز التهريب تلقائياً.

الخطوة الثانية: تنظيم الصيرفة لإلغائها. يحتاج المواطن والتاجر الصغير إلى خدمات مشروعة لصرف العملات، سواء للسفر، أو العلاج، أو التحويلات العائلية. ويتمثل الحل في ترخيص شركات صيرفة رسمية تعمل ضمن سقوف محددة، وترتبط إلكترونياً بنظام مكتب التسوية. وكل عملية صرف تتجاوز حداً معيناً تُسجّل وتُربط بهوية المشتري وغرض الشراء. وبذلك يستمر الصراف المرخّص الملتزم في ممارسة نشاطه وتحقيق أرباحه، بينما يفقد غير المرخّص ميزته، لأن الفارق السعري يتقلص، ولأن الرقابة الإلكترونية تصبح قادرة على كشف المخالفات.

الخطوة الثالثة: فرض رقابة إلكترونية على المنافذ الحدودية المعروفة بتهريب العملة. ولا يتحقق ذلك بإضافة مزيد من الحراس،

وإنما بتطبيق أنظمة إلكترونية لتتبع حركة المبالغ النقدية الكبيرة. فأني شخص يحمل مبلغاً يتجاوز حداً معيناً من دون تصريح مسبق، تُصادَر الأموال التي بحوزته، ويُحال إلى التحقيق. وهذا الإجراء مطبق في معظم المطارات الغربية، لكنه لا يزال محدود التطبيق في كثير من المنافذ البرية العراقية.

الخطوة الرابعة: توفير بديل رسمي أسرع وأقل كلفة للتحويلات المالية. ويعود جزء من لجوء المواطنين إلى الصرّاف غير المرخّص إلى بطء الحوالات المصرفية الرسمية وارتفاع كلفتها وتعقيد إجراءاتها. فإذا أصبحت الحوالات الرسمية أسرع وأقل كلفة، من خلال نظام دفع إلكتروني متكامل، فإن جزءاً كبيراً من الطلب سينتقل تلقائياً إلى القنوات الرسمية، من دون الحاجة إلى إغلاق أي محل صيرفة.

الخطوة الخامسة والأصعب: كسر العلاقة بين الصيرفة والتمويل السياسي. ترتبط بعض شبكات الصيرفة بأذرع مالية لجهات سياسية تستخدم أرباح المضاربة على فرق سعر الصرف وعمليات تهريب العملة في تمويل نفوذها. وهذه الظاهرة لا يمكن معالجتها بإجراءات تقنية وحدها، بل تتطلب قراراً سيادياً يفرض الشفافية المالية على الأحزاب، ويربط التمويل السياسي بمصادر معلنة وقابلة للتدقيق.

اتفاقية ساينوشور العراقية-الصينية: هل النفط مقابل الإعمار بديل حقيقي؟

قبل الانتقال إلى أدوات السياسة، ينبغي التوقف عند تجربة حاول فيها العراق بالفعل كسر حلقة تسرب الموارد بطريقة مختلفة. ففي أيلول/سبتمبر 2019، وقّع رئيس الوزراء عادل عبد المهدي ثماني اتفاقيات مع الصين، استناداً إلى مبدأ النفط مقابل الإعمار. وبموجب هذه الاتفاقيات، تتولى شركات صينية تنفيذ مشاريع البنية التحتية في العراق، مقابل تخصيص عوائد 100 ألف برميل من النفط يومياً تُودَع في صندوق عراقي-صيني للإعمار.

وتتولى مؤسسة ساينوشور (Sinosure) الصينية، المتخصصة في ضمان ائتمان الصادرات، دور الضامن للاتفاقية. ويبلغ سقف التمويل 10 مليارات دولار، مع إمكانية رفعه إلى 30 مليار دولار في حال زيادة الكميات المخصصة إلى 300 ألف برميل يومياً. وتمتد الاتفاقية لمدة 20 عاماً.

وشملت المشاريع المستهدفة ميناء الفاو الكبير، والقناة الجافة، وبناء ألف مدرسة، ومطار الناصرية. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام 2021، بعد تخصيص ملياري دولار لها ضمن الموازنة العامة.

الفكرة، من حيث المبدأ، جذابة؛ إذ تتحول إيرادات النفط مباشرة إلى مشاريع البنية التحتية، من دون أن تمر عبر قنوات التسرب المعتادة، مثل الموازنة العامة، والرواتب، والاستيراد الاستهلاكي. لكن التجربة الفعلية كشفت عن إشكاليات عميقة تستحق المناقشة، لأنها تلقي

الضوء على طبيعة الفخ البنيوي نفسه.

أولاً، تعطلت الاتفاقية جزئياً بسبب الضغوط الأمريكية وتغيّر الحكومات بعد استقالة السيد عادل عبد المهدي. ويكشف ذلك أن أي مشروع إصلاح في العراق يعمل في ظل قيدين متزامنين: القيد الجيوسياسي، المتمثل في التنافس الأمريكي-الصيني، والقيد السياسي الداخلي، المتمثل في عدم استمرارية الحكومات. ومن ثم، فإن أي إطار لإعادة التوازن ينبغي أن يُصمّم بما يضمن قدرته على الصمود أمام هذين القيدين معاً.

ثانياً، تكشف الانتقادات الجديدة التي أثارها عدد من النواب والمراقبين عن ثغرات تصميمية، من أبرزها: إخفاء بعض بنود الاتفاقية عن مجلس النواب، رغم أن المادة (61) من الدستور تشترط مصادقة مجلس النواب على المعاهدات والاتفاقيات الدولية وفق الأصول الدستورية، وغياب شرط إلزامي للمحتوى المحلي، بما يعني أن الشركات الصينية قد تنفذ المشاريع باستخدام عمالتها وموادها، فلا يبقى للعراق سوى المشروع بعد اكتماله، فضلاً عن عدم تحديد سعر الفائدة وشروط التمويل بصورة واضحة في نص الاتفاقية.

ثالثاً، تحمل التجارب الدولية رسائل تحذيرية مهمة. فقد خصصت أنغولا جزءاً كبيراً من إنتاجها النفطي لسداد قروض صينية بلغت نحو 50 مليار دولار، بينما تتحمل كينيا أقساطاً سنوية تقارب مليار دولار لتمويل مشروع سكة حديد لم يحقق العوائد الاقتصادية المتوقعة، واضطرت زامبيا إلى إعادة هيكلة ديونها بعد تعرضها لأزمة مديونية

حادة. ورغم أن العراق يختلف عن هذه الدول، فأيراداته أكبر، وموقعه الجيوسياسي أقوى، فإن المخاطر المرتبطة بهذا النوع من التمويل تظل حقيقية.

فما الذي نقوله لنا هذه التجربة؟ إنها تشير إلى أن نموذج النفط مقابل الإعمار يمكن أن يكون أداة فعالة لكسر حلقة تسرب الموارد، ولكن بشرط استيفاء خمسة شروط: أولاً، ضمان الشفافية البرلمانية الكاملة، بحيث لا تُبرم أي اتفاقية نفطية بهذا الحجم من دون مصادقة مجلس النواب وفق الأطر الدستورية. ثانياً، إلزام الشركات المنفذة بنسبة محتوى محلي لا تقل عن 40%. ثالثاً، تحديد سعر الفائدة وشروط السداد وآليات التمويل بصورة واضحة ومعلنة. رابعاً، ربط المشاريع بإطار إعادة التوازن الاقتصادي، بحيث تُمنح الأولوية لمحطات الكهرباء الصناعية، والمشاريع الصناعية التحويلية، بدلاً من الاقتطار على المدارس والطرق. خامساً، عدم رهن أي أصول سيادية أو تقديم ضمانات قد تمس سيادة الدولة أو تقيد خياراتها المالية مستقبلاً.

ومن دون توافر هذه الشروط، فإن اتفاقيات النفط مقابل الإعمار، رغم قدرتها على تجاوز بعض قنوات التسرب التقليدية، قد تُفضي إلى نشوء قنوات جديدة لتسرب الموارد، ولكن تحت مسميات وآليات مختلفة.⁽⁴⁾

4. بنود الاتفاقية: تقارير البنك المركزي ومستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية ADF Magazine, 2026; Boston University GDFC Chi- التجربة الدولية: nese Loans to Africa Database

الاقتصاد غير المنظم والفخ البنيوي

السوق السوداء في العراق ليست هامشاً، بل جزءاً أساسياً من الاقتصاد. فآلاف المحال والورش تعمل خارج الإطار الرسمي، لأن كلفة العمل الرسمي أعلى من العائد المتوقع. ومن ثم، فإن تشديد متطلبات الامتثال من دون تخفيض كلفة العمل الرسمي لا يحارب الاقتصاد غير المنظم، بل يغذيه.

حجم الاقتصاد غير المنظم = دالة (كلفة الالتزام، وعدم تماثل التنفيذ، والثقة، وصعوبة الحصول على القروض)

فإذا كان تسجيل مشروع صغير، ودفع الرسوم والالتزامات، وإجراء الفحوصات، وسداد الضرائب، يرفع كلفته السنوية بنسبة 20% مثلاً، بينما يستطيع منافس غير رسمي العمل من دون تحمل جزء كبير من هذه الأعباء، فإن السوق سيدفع تلقائياً نحو الاقتصاد غير المنظم. والنتيجة أن المشروع الرسمي يبدو أقل قدرة على المنافسة، لا لأنه أقل كفاءة بالضرورة، بل لأنه يتحمل وحده عبء الامتثال للنظام. وهكذا يتحول الاقتصاد غير المنظم من هامش إلى قاعدة واسعة.

وكل ما سبق يشكل حلقة تعيد إنتاج نفسها. فالفخ ليس اقتصادياً فحسب، بل هو سياسي أيضاً، لأن كل عقدة من عقده تولّد مجموعات مصالح تستفيد من استمرارها. ويمكن التعبير عن قوة هذه المقاومة بالصيغة الآتية:

المقاومة = مجموع (ريع الفاعل × قدرته على التعطيل × 1) - إمكانية تعويضه))

إذا كانت جهة معينة تحقق أرباحاً من الفارق السعري، وتمتلك نفوذاً إدارياً أو سياسياً يتيح لها تعطيل الرقابة، ولا يوجد مسار واضح لتعويضها أو تحييدها، فإن مستوى مقاومتها للإصلاح سيكون مرتفعاً جداً. أما إذا كان فاعل آخر يستفيد من تشوه قائم، لكن يمكن دمجها في منظومة رسمية بديلة، مع توفير حوافز مشروعة، فإن مستوى مقاومته قد يكون أقل.

وبمعنى آخر، ليست جميع أشكال المقاومة متساوية. ولذلك، فإن نجاح الإصلاح لا يتطلب تشخيص الخلل فحسب، بل يستلزم أيضاً إعداد خريطة دقيقة تحدد من سيتضرر من الإصلاح، وكيف يمكن الحد من قدرته على التعطيل.

وثمة نقطة حاسمة تتمثل في أن العراق قد يحقق معدل تضخم منخفضاً، واحتياطات أجنبية مرتفعة، واستقراراً في سعر الصرف الرسمي، ومع ذلك يبقى هشاً من الناحية البنيوية. ولذلك، لا ينبغي الخلط بين غياب الأزمة ووجود التنمية؛ فالاستقرار يمثل منصة يُبنى عليها التحول الاقتصادي، وليس بديلاً عنه.⁽⁵⁾

5. Ross, 'The Oil Curse', Princeton, 2012. Dodge, 'Iraq: From War to a New Authoritarianism', Routledge, 2012; ICG, 'Iraq's Paramilitary Groups', 2018

التشخيص

هناك ستة عناصر ينبغي فحصها معاً لفهم الواقع الاقتصادي العراقي، وهي: إيرادات النفط، ونظام تخصيص الدولار، والإنفاق في الموازنة، والمنافذ الحدودية والكمارك، و طاقة الإنتاج المحلي، والمصدقية المؤسسية.

يمثل النفط أكثر من 95% من العائدات الخارجية، ونحو 85% من إيرادات الموازنة. والمشكلة لا تكمن في هذا التركيز، بل في أن بقية قطاعات الاقتصاد غير مرتبطة بالنفط بطريقة تُسهم في بناء قاعدة إنتاجية. ويُعد نظام تخصيص الدولار، سواء عبر النافذة القديمة أو نظام المراسلة الجديد، الحلقة المفصلية في هذه المنظومة. فإذا بقيت سجلات المنافذ الحدودية، والضرائب، والمصارف غير مترابطة، وهو ما يزال قائماً، فإن الاحتياطات الأجنبية تتحول إلى حاجز يتآكل، بدلاً من أن تكون أداة استراتيجية.

تصريحات محافظ البنك المركزي، كانون الثاني/يناير 2025؛ وإجراءات OFAC الأمريكية للأعوام 2023-2025؛ والبنك الدولي، «تنمية القطاع الخاص في العراق»، 2024.

أما الموازنة العامة، فإن الإنفاق التشغيلي يستحوذ على أكثر من 75% من إجمالي الإنفاق، في حين يعاني الإنفاق الاستثماري من ضعف التنفيذ. وليس كل تخصيص استثماري يمثل تحولاً حقيقياً، إذ إن كثيراً من المشاريع يتعرض للتأخير لسنوات، وتتغير مواصفاته،

وُجِّدَ عقوده. فلماذا تنتج تركيا أكثر، رغم أنها لا تمتلك الموارد النفطية التي يمتلكها العراق؟ لأن لديها مصارف تُقرض الصناعة، وكهرباء موثوقة، ومنظومة كمركية كفوءة. فالفرق لا يكمن في الموارد، بل في المؤسسات، والأسعار النسبية، والحوافز الاقتصادية.

أدوات السياسة: ستة محاور لكسر الفخ

إذا كان الفخ بنيوياً، فإن الحل يجب أن يكون معمارياً؛ أي إذا كانت المشكلة تكمن في تصميم النظام بأكمله، فإن الحل يجب أن يتمثل في إعادة تصميمه بأكمله، لا في إجراء إصلاحات جزئية. فالإصلاحات المنفردة ستفشل، لأنها تُبقي آلية التحويل قائمة. ولذلك، تقترح هذه الورقة ستة محاور مترابطة:

المحور الأول: إعادة تصميم نظام تخصيص الدولار – مكتب تسوية العملات الأجنبية

لا يتعلق هذا المحور بتشديد الرقابة على الحوالات فحسب، بل بإعادة تصميم البنية التحتية التي يتحرك من خلالها الدولار. ويمثل المشروع المطروح حالياً أمام البنك المركزي العراقي، تحت عنوان «مكتب تسوية العملات الأجنبية»، النواة الصلبة لهذا المحور.

وتقوم الفكرة على أن تمر كل عملية تسوية خارجية، سواء أكانت حوالة تجارية، أم تحويلاً شخصياً، أم دفعةً بموجب عقد، عبر مكتب مركزي يربط إلكترونياً بين أربع سجلات: السجل المصرفي (من حوّل؟ وكم حوّل؟)، والسجل الكمركي (هل دخلت البضاعة فعلاً بهذه

القيمة؟)، والسجل الضريبي (هل التاجر مسجل ويسدد ضرائبه؟)، وسجل التأمين (هل الشحنة مؤمّنة وخضعت للفحص؟). وتحصل كل عملية على معرّف إلكتروني موحد (FXID)، يتيح تتبعها منذ لحظة طلب الدولار، وحتى وصول البضاعة أو الخدمة إلى المستفيد النهائي.

اليوم، تعمل هذه السجلات الأربعة بمعزل عن بعضها بعضاً؛ فالمصرف يُحوّل الأموال من دون أن يعرف ما إذا كانت البضاعة قد دخلت فعلاً، والكمارك تُنجز التخليص من دون أن تعرف ما إذا كان التحويل مطابقاً للفاتورة، في حين لا تطلع هيئة الضرائب على أيٍّ منهما. وهذا الانفصال هو ما يسمح بالفوترة الزائدة، والحوالات الوهمية، وتهريب الدولار تحت غطاء تجاري.

ويغلق مكتب التسوية هذه الفجوة، ليس بإضافة طبقة بيروقراطية جديدة، بل بربط الطبقات القائمة إلكترونياً. فالتاجر الملتزم لن يشعر بأي تأخير، لأن سجلاته متطابقة أصلاً، بل سيستفيد من سرعة أكبر في التخليص ومعاملة تفضيلية. أما التاجر المتلاعب، فسيُكشف تلقائياً، لأن البيانات والأرقام لن تكون متطابقة. وتستخدم تركيا نظاماً يربط بين الكمارك والضرائب والمصارف منذ سنوات، كما أنشأت كوريا الجنوبية نظامها المتكامل في تسعينيات القرن الماضي.

ويشترط نجاح مكتب التسوية ثلاثة أمور: **أولاً**، وجود قرار سياسي من أعلى المستويات، لأن جهات عديدة ستقاوم هذا الربط لما

يكشفه من ممارسات. **ثانياً**، إنشاء بنية تحتية رقمية موحدة تربط بين البنك المركزي، وهيئة الكمارك، وهيئة الضرائب، والمصارف. **ثالثاً**، اعتماد فترة انتقالية تتيح للتجار تصحيح أوضاعهم قبل التطبيق الكامل للنظام.

ومن دون مكتب التسوية، ستعمل جميع المحاور الأخرى من دون رؤية متكاملة؛ إذ سيستمر الإنفاق، والإقراض، والتخليص الكمركي، من دون معرفة دقيقة بالوجهة الفعلية للدولار.

المحور الثاني: تطوير المنافذ الحدودية والكمارك

ينبغي أن تتحول المنافذ الحدودية من نقاط اختناق ومواطن للفساد إلى أدوات لخفض كلفة التجارة وتعزيز كفاءة الاقتصاد. ويتطلب ذلك إنشاء نافذة إلكترونية موحدة، واعتماد المعالجة المسبقة للشحنات قبل وصولها، وتقسيم مسارات التخليص وفق درجة المخاطر: المسار الأخضر للمتعاملين الملتزمين، والمسار الأصفر للحالات التي تتطلب تدقيقاً إضافياً، والمسار الأحمر للسلع الخطرة أو الشحنات التي توجد بشأنها مشكلات أو مخالفات، والمسار الأزرق للمواد الأولية والسلع شبه المصنعة. كما ينبغي تزويد المصارف المتعاملة مع التجار ببيانات تساعد على تقييم مخاطر التحويلات استناداً إلى المعرّف الإلكتروني (FXID)، مع اعتماد التدقيق اللاحق، وإنشاء مختبرات فحص معتمدة لضمان سرعة الإجراءات ودقتها.

المحور الثالث: موازنة تكيفية

يحتاج العراق إلى موازنة تتصرف بوصفها إطاراً مرناً، يتكيف مع المتغيرات الاقتصادية، لا بوصفها وثيقة جامدة. فإذا انخفض سعر النفط عن السعر المرجعي، تُفَعَّل تلقائياً إجراءات لتخفيض الإنفاق وفق قواعد محددة. أما إذا ارتفع السعر، فيُوجَّه الفائض إلى صندوق سيادي أو إلى استثمارات رأسمالية حقيقية. ويجب أن يرتبط تمويل المشاريع بما يُعرف ببوابات الجاهزية، بحيث لا يحصل أي مشروع على مخصصاته المالية إلا بعد إثبات جاهزيته للتنفيذ من خلال نظام الإدارة المالية الحكومية المتكامل (IFMIS).

المحور الرابع: مناطق إنتاجية مركزة

بدلاً من توزيع الجهود على جميع المحافظات، ينبغي التركيز على عدد من العقد الإنتاجية المحددة، مثل الفاو وأم قصر بوصفهما بوابة بحرية-صناعية، وبغداد مركزاً للتنسيق، والموصل ممراً صناعياً للتصنيع والإنتاج.

جاذبية العقدة الإنتاجية = (استقرار الكهرباء × كلفتها) ÷ (كلفة النقل + الرشاوى + التأخير الكمركي)

فإذا كانت منطقة صناعية تتمتع بإمدادات كهربائية مستقرة على مدار **24 ساعة**، وانخفاض في كلفة النقل، وسرعة في إجراءات التخليص الكمركي، فإن المستثمر قد يفضلها، حتى لو كانت كلفة الأرض فيها

أعلى من كلفة الأرض في منطقة أخرى. أما إذا كانت منطقة ثانية تعاني انقطاعات يومية في الكهرباء، وتأخيراً عند المنافذ الحدودية، وارتفاعاً في الرشاوى، فإن انخفاض أسعار الأراضي فيها لن يكون كافياً لجذب الاستثمار.

فالمستثمر لا يشتري الجغرافيا وحدها، بل يختار **بيئة إنتاج متكاملة**. ولذلك، فإن العقدة الإنتاجية الناجحة هي التي تجمع بين الطاقة الموثوقة، وسهولة الحركة، وانخفاض كلفة النقل، وسرعة الإجراءات، وتراجع الاحتكاك الإداري.

وأظهرت أزمة عام 2026 أن الاعتماد على المسار التصديري الجنوبي وحده، أو عليه بصورة شبه مطلقة، ليس مجرد مسألة لوجستية، بل يمثل جزءاً من الفخ البنيوي نفسه. فالاقتصاد الذي يعتمد في تمويل الدولة، والموازنة العامة، والاستيراد على مورد واحد وممر تصديري واحد، يبقى اقتصاداً عرضة للاختناق عند أول صدمة إقليمية كبيرة. ولذلك، لا يكفي الحديث عن الإنتاج المحلي أو المناطق الإنتاجية بمعزل عن أمن التصدير، بل ينبغي أن يشمل الإصلاح إطاراً واضحاً لتخفيف تركيز المخاطر، من خلال تنويع منافذ التصدير، وتسريع تنفيذ بدائل خطوط الأنابيب، ورفع جاهزية المسارات الشمالية والغربية متى ما كانت ممكنة سياسياً وفنياً، وربط ذلك بتطوير الصناعات التحويلية والبتروكيماوية، وتعظيم الاستخدامات المحلية الأعلى قيمة للنفط والغاز داخل العقد الإنتاجية نفسها.

وهذه ليست دعوة إلى التنويع بالمعنى الخطابي الفضفاض، بل إلى حماية الدورة النقدية العراقية من مخاطر الاختناق. فكل برميل لا يمكن تصديره في لحظة الأزمة لا يمثل خسارة في الإيرادات فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى الضغط على الخزين، وتعطيل الإنتاج، وتآكل قدرة الدولة على تمويل الاستيراد والإنفاق العام. وعليه، فإن تنويع منافذ التصدير ينبغي أن يُنظر إليه بوصفه جزءاً من منظومة أمن الاقتصاد الكلي، لا مجرد ملف نفطي أو هندسي منفصل.

المحور الخامس: الكهرباء والجهاز المصرفي

يمثل هذا المحور العمود الفقري الذي تستند إليه المحاور الأربعة السابقة. فمن دون كهرباء ذات جودة صناعية، لا يمكن لأي معمل أن ينافس، ومن دون جهاز مصرفي يوجه التمويل نحو الإنتاج، لا يمكن لأي مشروع إنتاجي أن يبدأ.

في ملف الكهرباء، لا تقتصر المشكلة على حجم التوليد، بل تتمثل في ثلاثة عناصر رئيسية: الموثوقية، والكلفة، والتوزيع. فالمعمل العراقي لا يحتاج إلى كميات أكبر من الكهرباء فحسب، بل يحتاج إلى كهرباء مستقرة لا تنقطع، لأن توقف خط الإنتاج لساعتين قد يؤدي إلى إفساد دورة إنتاج كاملة، ويرفع الكلفة بصورة يصعب تعويضها. واليوم، يعتمد كثير من أصحاب المعامل على المولدات الأهلية العاملة بالديزل، بكلفة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أضعاف كلفة الكهرباء في تركيا أو مصر أو الأردن. وهذا الفارق وحده كفيل بإضعاف أي ميزة تنافسية.

ولا يكمن الحل في بناء محطات توليد جديدة فقط، فالعراق يمتلك طاقة توليد نظرية كبيرة، إلا أن جزءاً منها لا يعمل بكامل طاقته، وإنما يكمن أيضاً في إصلاح منظومة النقل والتوزيع، وتقليل الفاقد الفني والتجاري الذي يستنزف نسبة كبيرة من الطاقة المولدة. والأهم من ذلك، تخصيص حصة كهربائية ثابتة ذات جودة صناعية (24 ساعة من دون انقطاع) للمناطق الصناعية المستهدفة في المحور الرابع، وهي **الغوا، وبغداد، والموصل**، قبل المطالبة بتغطية كاملة لجميع مناطق البلاد. وهذا يعني أن الكهرباء الصناعية ينبغي أن تُعامل بوصفها أولوية استراتيجية، لا مجرد خدمة عامة توزع بالتساوي.

أما في ملف الجهاز المصرفي، فقد جرى توضيح المشكلة في الأسس النظرية، إذ تميل المصارف إلى تمويل الاستيراد أكثر من تمويل الإنتاج. غير أن الحل لا يقتصر على شعار **«إعادة توجيه القروض»**، بل يتطلب مجموعة من الإجراءات العملية المحددة.

أولاً، تخفيض متطلبات الاحتياطي الإلزامي على القروض الإنتاجية، بحيث يصبح تمويل المعامل أقل كلفة للمصرف من تمويل عمليات الاستيراد.

ثانياً، السماح للمصارف باحتساب القروض الإنتاجية ضمن نسب كفاية رأس المال بمعاملة تفضيلية، من خلال منحها وزناً أقل للمخاطر، إذا كان المشروع مرتبطاً بعقدة إنتاجية مستهدفة.

ثالثاً، إنشاء نافذة لإعادة التمويل في البنك المركزي مخصصة للقروض الإنتاجية وبفائدة مدعومة، بما يتيح للمصرف الذي يمول

مشروعاً صناعياً إعادة تمويل هذا القرض لدى البنك المركزي بكلفة أقل من كلفة إعادة تمويل القروض التجارية الاعتيادية.

ومن شأن هذه الإجراءات أن تعيد تشكيل الحوافز المصرفية من جذورها، بحيث يصبح تمويل المشاريع الإنتاجية أكثر جدوى وربحية للمصارف من تمويل الأنشطة التجارية والاستيرادية.

والأزمة الحالية تقدم البرهان العملي على ذلك. فعندما تعطل التدفق النفطي خلال الحرب، لم يظهر الضعف في قطاع النفط وحده، بل في الحلقة الاقتصادية بأكملها التي بُنيت حوله. ولو كانت محاور الإصلاح قد تحركت معاً قبل وقوع الصدمة، لكانت قدرة العراق على امتصاصها أكبر، من خلال دورة محلية أقوى للدينار، وقاعدة إنتاجية أوسع، ومنافذ تصديرية أكثر أمناً، ومنظومة كمركية أكثر كفاءة، وائتمان إنتاجي أكثر عمقاً، وقدرة أفضل على التكيف عند انقطاع المورد الخارجي. أما حين تبقى هذه المحاور مفككة، فإن توقف تدفق الدولار النفطي يكشف أن ما يبدو استقراراً في الظروف العادية ليس إلا توازناً هشاً، مؤجلاً إلى أول اختبار كبير.

ولإظهار البعد السيادي لهذه الصدمة بصورة مركزة، يمكن التعبير عن هشاشة الاقتصاد العراقي بمؤشر مبسط يربط بين أربعة عناصر تعمل معاً: تركّز الإيراد في النفط، وتركّز التصدير في مسار رئيس، وضعف البدائل التصديرية الجاهزة، وطول مدة التعطل عند وقوع الصدمة. وكلما ارتفعت هذه العناصر مجتمعة، ازدادت الهشاشة السيادية، أي قابلية الدولة لفقدان قدرتها المالية بسرعة عند أي اضطراب خارجي كبير.

الهشاشة السيادية = تركُّز الإيراد × تركُّز الممر التصديري × ضعف البدائل × مدة التعطل

إذا افترضنا، على مقياس يتراوح بين 0 و1، أن اعتماد الدولة على النفط في إيراداتها يساوي 0.90، وأن اعتمادها على المسار التصديري الرئيس يساوي 0.95، وأن ضعف البدائل التصديرية الجاهزة يساوي 0.85، وأن أثر مدة التعطل خلال الأزمة يعادل 0.70، فإن:

$$\text{الهشاشة السيادية} = 0.90 \times 0.95 \times 0.85 \times 0.70 = 0.509$$

أي إن مستوى الهشاشة السيادية يبلغ نحو 0.51، وهي نسبة مرتفعة جداً في اقتصاد يعتمد على التدفق النفطي لتمويل الموازنة، والاستيراد، والاستقرار النقدي. ولا يعني ذلك أن الدولة فقدت نصف قدرتها، من الناحية الحسائية، بصورة حرفية، بل إن اجتماع هذا المستوى المرتفع من تركُّز الإيراد، مع تركُّز الممر التصديري، وضعف البدائل، وطول مدة التعطل، يجعل الصدمة الخارجية قادرة على التحول سريعاً إلى ضغط مالي سيادي واسع.

وفي مثل هذه الحالة، لا تعود الأزمة مجرد مشكلة في تصدير النفط، بل تتحول إلى اختبار مباشر لقدرة الدولة على تمويل الرواتب، والاستيراد، والإنفاق العام، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الأوسع.

والمعنى الأهم هو أن الخطر لا ينشأ من عنصر واحد منفرد، بل

من اجتماع هذه العناصر جميعها. فقد تستطيع دولة ريعية تحمل تركيز الإيراد إذا كانت تمتلك منافذ تصدير متعددة، وقد تتحمل تعطل ممر تصديري معين إذا كانت البدائل جاهزة وسريعة. أما عندما يتركز الإيراد في مصدر واحد، ويتركز التصدير في ممر واحد، وتكون البدائل ضعيفة، ويطول أمد التعطل، فإن الاقتصاد يدخل منطقة هشاشة سيادية مرتفعة، وتصبح الصدمة الخارجية قادرة على كشف ضعف البنية الداخلية بأكملها.

والعلاقة بين الكهرباء والائتمان ليست عشوائية، بل علاقة سببية مباشرة. فالمصرف لن يُقرض معملاً يعتمد على مولدات الديزل، لأن كلفة التشغيل تلتهم هامش الربح، وتجعل قدرة المشروع على السداد محل شك. وفي المقابل، لن يطلب صاحب المعمل قرضاً لتوسيع الإنتاج إذا كانت الكهرباء تنقطع عشر ساعات يومياً، لأن خط الإنتاج الجديد لن يعمل بكفاءة. وهذا يعني أن تحسين الكهرباء الصناعية يؤدي تلقائياً إلى تحسين جودة محفظة القروض الإنتاجية، كما أن تحسين القروض الإنتاجية يزيد تلقائياً الطلب على الكهرباء الصناعية. وهكذا يغذي المحوران أحدهما الآخر في حلقة إيجابية، على عكس الحلقة السلبية التي تهيم على الواقع الحالي.

المحور السادس: هندسة المخاطر المالية، القطعة الناقصة من المنظومة

لا يفتقر العراق تماماً إلى أدوات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. فهناك الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (ICFSME)، المرخصة من البنك المركزي منذ عام 2011، وقروض وزارة العمل المعفاة من الفوائد بموجب القانون رقم (10) لسنة 2012، وصندوق ضمان الائتمان الذي أُطلق في تشرين الأول/أكتوبر 2025 بدعم ألماني ومنظمة العمل الدولية، ويستهدف تمويل 3,000 قرض حتى عام 2031. وتمثل هذه المبادرات خطوات حقيقية، إلا أن أثرها يظل هامشياً في بلد يضم مئات الآلاف من المنشآت المحرومة من التمويل، إذ إن 3,000 قرض خلال ست سنوات لا يمكن أن يُحدث تحولاً بنوياً.

والأخطر من ذلك أن هذه الأدوات تعمل بمعزل عن بعضها بعضاً؛ فلا يوجد ربط بين منح القرض والتحقق الكمركي، ولا يوجد تأمين إلزامي يمول عمليات الفحص، ولا يعتمد التمويل على التدفقات النقدية بدلاً من الضمانات العقارية، كما لا تتوافر منظومة متكاملة لتأمين الصادرات أو التأمين الزراعي أو الصناعي.

وما ينقص العراق ليس إنشاء صناديق جديدة، بل بناء منظومة مترابطة؛ بحيث لا يحصل المعمل على التمويل إلا بعد إثبات مطابقة مدخلاته للإجراءات الكمركية، ولا تُخلّص الشحنة إلا بوجود تأمين يمول عمليات الفحص، ولا يتحمل المصرف كامل

المخاطر، لأن صندوق الضمان يغطي جزءاً منها، ويُبني التمويل على التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع، لا على قيمة قطعة أرض تُقدّم بوصفها ضماناً.

إن هذا الترابط بين المحاور هو الذي يحول أدوات متفرقة ومحدودة الأثر إلى منظومة متكاملة قادرة على خفض علاوة المخاطر بصورة فعلية. أما من دونه، فإن المحاور الخمسة الأخرى ستظل تعمل بصورة منفصلة، من دون أن تحقق الأثر البنوي المطلوب.

لماذا يجب أن تتحرك المحاور معاً؟

المحاور الستة ليست خطوات منفصلة، بل مكونات منظومة واحدة. فإذا جرى تحسين الكمارك وحدها، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الاستيراد من دون تعزيز الإنتاج المحلي. وإذا جرى تحسين الكهرباء وحدها، فلن يجد المنتج الصناعي التمويل اللازم للتوسع. وإذا شُدَّت إجراءات تخصيص الدولار وحدها، فقد تنتقل عمليات التسرب إلى شبكات الصيرفة غير المنظمة. لذلك، فإن نجاح الإصلاح يتطلب تنفيذ هذه المحاور بصورة متزامنة، لا متعاقبة، لأن كل محور يعتمد في فاعليته على المحاور الأخرى ويكملها.

ويقترح هذا الإطار تنفيذ الإصلاح على ثلاث مراحل مترابطة:

1. مرحلة التحكم والرؤية: وتشمل المحاور (1 + 2 + 3).

2. مرحلة الانضباط وإعادة التخصيص: وتشمل المحورين (4) + (5).

3. مرحلة التعميق الإنتاجي: وتشمل المحور السادس، إلى جانب التوسع في العقد الإنتاجية.

ويعود ذلك إلى أن أثر الإصلاح في الحالة العراقية ليس حصيلة جمع ميكانيكي لإجراءات منفصلة، بل هو نتيجة تفاعل مترابط بين محاور عدة، بحيث يؤدي ضعف أحدها إلى خفض أثر بقية المحاور جميعها.

فعالية الإصلاح = تخصيص الدولار × الكمارك × الكهرباء × الائتمان الإنتاجي × الإنفاذ

ولنفترض، على مقياس يتراوح بين 0 و1، أن مستوى الأداء في كل محور كان على النحو الآتي: تخصيص الدولار = 0.8، الكمارك = 0.7، الكهرباء = 0.4، الائتمان الإنتاجي = 0.3، والإنفاذ = 0.6، فإن:

فعالية الإصلاح = $0.04032 = 0.6 \times 0.3 \times 0.4 \times 0.7 \times 0.8$

أي إن فعالية الإصلاح لا تتجاوز نحو 4% من مستواها الممكن. ولا يعني ذلك أن الدولة لم تحقق أي تقدم، بل إن بقاء أداء الكهرباء عند 0.4، والائتمان الإنتاجي عند 0.3، يكفي لإضعاف معظم أثر التحسن المتحقق في بقية المحاور. ولذلك، لا يصح التعامل مع الإصلاح في العراق بوصفه قائمة من الإجراءات المنفصلة، بل ينبغي النظر إليه بوصفه معماراً مترابطاً، يتراجع أثره بصورة كبيرة إذا بقيت إحدى حلقاته الرئيسية ضعيفة.

المفاضلات والمخاطر

كل إصلاح حقيقي يخلق رابحين وخاسرين. وتتمثل المفاضلة الأولى في سعر الصرف؛ فالإبقاء عليه ثابتاً يحمي القدرة الشرائية، لكنه يُديم الاعتماد على الاستيراد. والحل لا يكمن في تحريك سعر الصرف الاسمي، بل في تعديل سعر الصرف الحقيقي من الداخل، كما سبق بيانه.

أما المفاضلة الثانية، فتتمثل في تشديد الإجراءات الكمركية؛ إذ يسهم ذلك في تحسين الإيرادات العامة، لكنه قد يرفع كلفة بعض السلع بصورة مؤقتة.

وتتعلق المفاضلة الثالثة بـ ضبط الإنفاق العام؛ فهو يحسن كفاءة الإنفاق، لكنه قد يقلل من قدرة الحكومة على شراء الاستقرار السياسي عبر التوسع في الإنفاق.

أما المفاضلة الرابعة، فتتمثل في تشديد متطلبات الامتثال المصرفي؛ إذ قد يؤدي ذلك إلى انتقال جزء من النشاط الاقتصادي إلى السوق السوداء، ما لم يترافق مع تخفيض كلفة العمل ضمن القنوات الرسمية.

المخاطر	مكسب متوسط	كلفة قصيرة	مكسب قصير	أداة السياسة
اضطراب السوق	عالٍ جداً	متوسط	عالٍ	تشديد تخصيص الدولار
ارتفاع أسعار مؤقت	عالٍ	متوسط	متوسط	ضبط الكمارك
مقاومة سياسية	عالٍ جداً	عالٍ	متوسط	بوابات الموازنة
بطء التنفيذ	عالٍ	منخفض	متوسط	الطاقة الصناعية
مقاومة المصارف	عالٍ جداً	منخفض	عالٍ	ضمانات القروض والتأمين

اختبار الإطار: كيف نعرف أنه يعمل أو يفشل؟

ليس بالنوايا، بل بالقياس. فكل تدخل يُنتج اختباراً تلقائياً بمؤشرات ربع سنوية محددة.

إذا شددنا نظام تخصيص الدولار، وبقي الفارق بين قيمة الحوالات وقيمة البضائع المُخلَّصة كمركباً كما هو، فإن ذلك يعني أن التسرب انتقل إلى قنوات أخرى. ويُقاس ذلك بمقارنة حجم الحوالات مع أرقام الاستيراد الفعلية على أساس ربع سنوي.

وإذا وفرنا كهرباء صناعية في منطقة محددة، ولم ترتفع نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية فيها خلال 12-18 شهراً، فإن العائق يكمن في القروض، أو الكمارك، أو الثقة القانونية. ويُقاس ذلك بنسبة استغلال الطاقة في المناطق الصناعية المستهدفة.

وإذا أُطلق صندوق ضمان، ولم ترتفع نسبة القروض الإنتاجية إلى إجمالي القروض (CTR)، فإن المصارف لا تزال تنظر إلى المشاريع بوصفها غير قابلة للسداد. ويُقاس ذلك بمتابعة مؤشر CTR على أساس ربع سنوي.

وإذا انخفضت كلفة التجارة، ولم يرتفع الإنتاج، فإن المشكلة تكمن في سلوك المنشآت أو في اتساع القطاع غير المنظم. ويُقاس ذلك بعدد المنشآت المسجلة والفعّالة. وإذا تحسنت جميع المحاور، ولم تنخفض نسبة Ω ، فإن النموذج نفسه يظل ناقصاً، وهناك متغير لم يؤخذ في الحسبان. وهذا إطار قابل للاختبار والقياس، يمكن أن يُوضع على طاولة مجلس الوزراء لمتابعة نتائج الإصلاح وتقييمها.

التنفيذ والاقتصاد السياسي

لم تكن المشكلة الرئيسية في أي أجندة إصلاح عراقية هي التشخيص، بل التنفيذ. فالعراق لا يفتقر إلى الأفكار، وإنما يفتقر إلى هيكل مؤسسي قادر على حملها عبر مقاومة المصالح السياسية والبيروقراطية، وتقلبات أسعار النفط. ولذلك، يحتاج البرنامج إلى قرار مباشر من رئيس مجلس الوزراء، مع مشاركة كل من وزارة المالية، ووزارة التخطيط، والبنك المركزي، وهيئة الكمارك، ووزارة الكهرباء، والأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويُنفذ البرنامج عبر ثلاث مراحل مترابطة:

المرحلة الأولى: السيطرة والرؤية، وتشمل توحيد سجلات الكمارك والضرائب والمصارف، وتحسين تتبع الحوالات، وإطلاق نظام إدارة المخاطر في المنافذ الحدودية، وتحديد بوابات الموازنة.

المرحلة الثانية: الانضباط وإعادة التخصيص، وتشمل تشديد الربط بين الحوالات والمستندات الكمركية، وتوسيع نطاق التدقيق اللاحق، وتحسين الكهرباء الصناعية في المناطق المستهدفة.

المرحلة الثالثة: التعميق الإنتاجي، وتشمل التوسع في المنصات الصناعية، وإطلاق منظومة مترابطة لضمان القروض والتأمين، واستكمال تكامل المعايير، ودعم الصادرات.

ولهذا، لا ينبغي النظر إلى حرب عام 2026 وتعطل الصادرات بوصفهما ظرفاً طارئاً فحسب، بل بوصفهما دليلاً حاسماً على أن الإصلاح الاقتصادي في العراق لم يعد قضية كفاءة اقتصادية فقط، بل أصبح قضية أمن اقتصادي سيادي. فالدولة التي تخسر أثر الدولار عند دخوله، وتخسر الإيرادات عند تعطل تدفقه، تبقى عالقة بين خسارتين في آن واحد: خسارة هيكلية مزمنة ناتجة من التسرب والتشوّهات الداخلية، وخسارة سيادية صدمية

ناتجة من تعطل المورد والممر. وعند هذه النقطة تحديداً، تصبح إعادة التوازن الاقتصادي شرطاً للبقاء، لا مجرد خيار إصلاحي.

من يخسر ومن يربح

إعادة التوازن لا تستهدف التجارة ولا التجار، وإنما تستهدف التشوهات البنيوية. ولذلك، يجب التمييز بين التاجر الملتزم والفاعل الطفيلي. فالتاجر الملتزم، سواء أكان مستورداً أم مصنعاً، يدفع الرسوم القانونية، ويقدم فواتير صحيحة، ويُنجز معاملاته عبر المنافذ الرسمية. إلا أن هذا التاجر يُعاقب في البيئة الحالية، لأنه ينافس مهربين لا يدفعون شيئاً، وتجاراً يستخدمون فواتير مضخمة، ومضاربين يشترون الدولار بالسعر الرسمي ويبيعونه في السوق الموازية. ومن ثم، ينبغي أن يكافئه الإصلاح فوراً، من خلال تخليص أسرع عبر المسار الأخضر، وكلفة كمركية أقل، وتمويل بشروط أفضل. لذلك، فإن تاجر الاستيراد الصغير أو المتوسط الملتزم ليس من الخاسرين، بل سيكون من أوائل الرابحين.

أما الخاسرون الحقيقيون، فهم فئة محددة تتمثل في كبار الوسطاء الذين يحققون أرباحاً من الفارق السعري، ويمولون من خلاله نفوذاً سياسياً، وأصحاب العقود الحكومية المجزأة، والمهربين الذين يُغرقون السوق ببضائع لا تخضع للرسوم أو الفحص. وهؤلاء لن يقبلوا الإصلاح طوعاً.

ولهذا، ينبغي بناء تحالف إصلاحي يضم أربعة أصناف من الرابحين:

أصحاب المعامل الذين ستتحسن بيئة أعمالهم، والتجار الملتزمين الذين سيستفيدون من مسارات أسرع وتكاليف أقل، والمصدرين الذين سيحصلون، للمرة الأولى، على منظومة تأمين ودعم، والمواطنين الذين سينعكس عليهم الإصلاح في صورة فرص عمل أفضل ومنتجات أكثر جودة. وتتمثل القاعدة الذهبية للإصلاح في ألا تُشدّد الرقابة قبل توفير البديل. فالرقابة والخدمة يجب أن تتقدما معاً، لا أن تسبق إحداهما الأخرى.

مؤشر التقدم الشامل:

درجة إعادة التوازن = تتبع الدولار + كفاءة الإنفاق + أداء الكمارك + الاستجابة المحلية + الكهرباء - التسريب

إذا كانت الدرجات الفصلية كالآتي: تتبع الدولار 60، كفاءة الإنفاق 45، أداء الكمارك 40، الاستجابة المحلية 35، الكهرباء 30، التسريب 70، فإن النتيجة الخام تكون:

$$\text{درجة إعادة التوازن} = 60 + 45 + 40 + 35 + 30 - 70 = 140$$

وبعد تحويلها إلى مقياس معياري موحد، قد تعادل مثلاً 40 من 100. هذا يعني أن النظام ما زال ينتج تسريباً أكثر مما ينتج قدرة محلية. وإذا ارتفع المؤشر مع الوقت إلى 65 أو 70، فذلك يعني أن النفط بدأ يتحول تدريجياً إلى بنية إنتاجية، لا إلى طلب مستورد فقط. يُراجع ربع سنوياً على طاولة مجلس الوزراء.

الخاتمة

الاعتقاد السائد بين النخبة العراقية أن التنويع الاقتصادي، ودعم القطاع الخاص، ومكافحة الفساد، كفيلة بحل المشكلة، هو اعتقاد غير دقيق. وليس لأنها سياسات غير مهمة، بل لأنها تتعامل مع الأعراض أكثر مما تتعامل مع البنية. فالعراق لا يعاني من قلة الموارد، وإنما من نظام يعيد إنتاج اختلالاته باستمرار.

قدمت هذه الورقة تشريحاً بنيوياً، وإن كان بصورة موجزة، لهذه الاختلالات. فالاستيراد ليس سبباً بحد ذاته، بل هو نتيجة لتشوه سعر الصرف، وانحياز الائتمان، وضعف النظام الكمركي، وغياب خدمات التأمين، وضعف شبكات الصيرفة، واتساع نطاق التهريب. كما أن المضاعف المالي أقرب إلى (1.1) منه إلى (2)، في حين يعمل صاحب المعمل ضمن معادلة تجعل الاستيراد أكثر ربحية من الإنتاج، بينما يمثل الاقتصاد غير المنظم استجابةً طبيعية لارتفاع كلفة العمل الرسمي.

ومع ذلك، فإن إعادة تصميم هذا النظام ليست مستحيلة، وإن كان الطريق إليها ضيقاً ويتطلب تحرك ستة محاور بصورة متزامنة. فالخيار الحقيقي ليس بين الدولة والسوق، بل بين دولة ريعية تكتفي بتوزيع الإيرادات على شكل رواتب وتمويل المستوردات، ودولة لإعادة التوازن تتحول من مجرد مُخصّص للموارد إلى منسّق بيني المؤسسات، ويعيد ضبط الحوافز، ويصمم قنوات التحول الاقتصادي.

وإذا استطاع العراق أن يبرهن أن نهجاً معمارياً يقوم على ستة محاور

يحقق نتائج قابلة للقياس، تُتَابَع ربع سنوياً من خلال «درجة إعادة التوازن»، فإنه لن يقدم حلاً لمشكلته فحسب، بل سيقدم نموذجاً يمكن أن تستفيد منه الدول النفطية الأخرى التي تواجه المعضلة ذاتها.

ويبقى السؤال الجوهرى هو: كيف نجعل الدولة تحوّل النفط إلى قدرة إنتاجية، لا إلى تسرب اقتصادي؟ تمثل هذه الورقة محاولة للإجابة عن هذا السؤال، غير أن صاحب المعمل في بغداد لا يزال ينتظر الإجابة في الواقع، لا على الورق.⁽⁶⁾

6. Auty, 'Sustaining Development in Mineral Economies', Routledge, 1993; Humphreys, Sachs & Stiglitz, 'Escaping the Resource Curse', Columbia, 2007. مفهوم 'فخ الريع الناقل' يبني على نظرية الدولة الريفية لبللاوي ولوشيانى. (Corden & Neary, 1982) ويتجاوزها بالتركيز على ضعف قنوات التحويل



لِدَوْلِيَّةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
